

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة



المؤتمر العلمي الدولي حول:

الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يومي 29 و 30 نوفمبر 2011

مداخلة بعنوان

أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر

أ. قمان عمر
المدرسة العليا للتجارة. الجزائر
00213775038697
gamane_amar@yahoo.fr

أ. د براق محمد
المدرسة العليا للتجارة. الجزائر
00213661411646
med.berrag.esc@hotmail.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إيضاح أثر الإصلاحات المحاسبية في الجزائر، المتمثلة أساسا في تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS من خلال النظام المحاسبي المالي SCF الذي يأخذ بعين الاعتبار محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، على هيكلية المنظمات المهنية خاصة منها المرتبطة بصورة مباشرة بمهنة المحاسبة بما يتوافق ومتطلبات هذه الإصلاحات، من خلال المساهمة في الإشراف والمتابعة والمراقبة لتحسين أسس وقواعد الإطار الخاص بالنظام المحاسبي المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، لأجل الإجابة على احتياجات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين سواء الداخليين أو الخارجيين، وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الإصلاحات والمتمثلة في عدم إشراك المنظمات المهنية في صياغة هذه الإصلاحات، لتصبح هذه الأخيرة - المنظمات المهنية - إحدى مخرجات هذه الإصلاحات، وخلصت هذه الورقة إلى أنه من الضروري التعامل مع هذه المنظمات المهنية لما لها من أهمية في إطار استمرار هذه الإصلاحات كشريك في هذا الإصلاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح المحاسبي، المنظمات المهنية، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية.

Abstract:

This paper addresses the impact of the reforms of accounting in Algeria, represented mainly in the adoption of international accounting standards IAS / IFRS from the financial accounting system SCF, the structure of professional organizations, especially those related directly to the accounting profession, through contributing to the supervision and follow-up and monitoring to reflect the principles and rules of the framework for the rules of financial accounting in accordance with international accounting standards, in order to answer the needs and expectations of economic agents, whether internal or external, in spite of the criticisms of these reforms, and of lack of involvement of professional organizations in the formulation of these reforms, making the latter - professional organizations - one of the outcomes of these reforms, this paper concluded that it is necessary to deal with such professional organizations as a partner in the process of accounting reform in Algeria, because of their importance in the context of the continuation of these reforms on the ground.

Key words: Accounting reform, professional organizations, financial accounting system, international accounting standards

قامت الجزائر في السنوات القليلة الماضية بفتح ورشات خاصة بالإصلاحات الاقتصادية تتوافق والاتجاه الاقتصادي الذي تتبعه الجزائر والممثل في اقتصاد السوق الحر بعد ما كانت في الماضي تتبنى الاقتصاد الموجه الاشتراكي، ولعل أبرز متطلبات التوجه الجديد تتمثل في تحيين نظمة تسيير مؤسساتها (النظام المحاسبي،.. الخ) والمنظمات والهيئات المشرفة عليها في شكل يتماشى واقتصاد السوق، وتعتبر الإصلاحات الأخيرة التي تمثلت في تبني الجزائر معايير المتعلقة بإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبية الدولية (IAS) من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) من بين أهم الإصلاحات التي تصب في إطار التوجه الاقتصادي الجديد، هذه الإصلاحات الجديدة جعلت من الضروري على المنظمات المهنية التكيف معها وفق متطلباتها (تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF).

إشكالية البحث:

تحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية الآتية والمتمثلة في:

هل يمكن اعتبار التغييرات الهيكلية الجديدة في المنظمات المهنية تتوافق والإصلاح المحاسبي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، ستحاول هذه الورقة التعرض للنقاط الآتية:

1) ما هية الإصلاحات المحاسبية في الجزائر.

2) التعريف بالمنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر.

3) تأثير الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية.

4) الدور والمهام المنتظرة من المنظمات المهنية في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في إيضاح الدور الذي تلعبه الإصلاحات المحاسبية الأخيرة في الجزائر، المتمثلة أساسا في تبني المعايير المحاسبية الدولية في إطار يتماشى ومحيط المؤسسة الجزائرية، من خلال النظام المحاسبي المالي على التأثير في المنظمات المهنية، خاصة منها المشرفة على مهنة المحاسبة والمراجعة في هيكلية نفسها - المنظمات المهنية - وفق متطلبات الإصلاح المحاسبي.

هدف البحث:

يتمثل هدف هذا البحث في التعرف على الإصلاحات المحاسبية المتمثلة في تبني الجزائر المعايير المتعلقة بالإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، في إطار ما يسمى بالنظام المحاسبي المالي (SCF)، وتأثيرها - الإصلاحات المحاسبية - على المنظمات المهنية خاصة منها المشرفة على مهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك الوقوف على نوع التغييرات التي مست هذه المنظمات المهنية في إطار هذه الإصلاح المحاسبي.

1- ما هية الإصلاحات المحاسبية في الجزائر

يعتبر الإصلاح الأخير المتعلق بتبني النظام المحاسبي المالي كرد فعل من طرف المشرع الجزائري في إحداث نقلة نوعية فيما يخص الإصلاحات المحاسبية التي تتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بإعداد التقارير المالية والمحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، الأمر الذي يسمح للمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة في الاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار خارج الجزائر، وبصفة عامة من خلال تسهيل استثمار المؤسسات الأجنبية داخل الجزائر.

هذه الإصلاحات الأخيرة التي قامت بها الجزائر في إطار تحديث نظامها المحاسبي، تمثلت في تبني المعايير المتعلقة بالإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، وذلك من أجل ضمان وتعزيز أنظمتها المحاسبية والمالية بما يتوافق وهذه المعايير، حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم: 08-156 المؤرخ في 26 ماي من سنة 2008، والمتعلق بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS)، والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وذلك من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي شرع في العمل به في بداية سنة 2010.

1-1 الأسباب الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يعتبر القانون رقم: 25-75 الصادر في تاريخ 29 أبريل 1975 الذي يحمل تطبيق النظام المحاسبي السابق (PCN)، غير مواكب للتطورات الاقتصادية التي تطمح إليها الجزائر حاليا، خاصة فيما يتعلق بالاندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي، وعليه يمكن حصر أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى التوجه نحو الإصلاح المحاسبي من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية في إطار النظام المحاسبي المالي (SCF)، فيما يلي:²

- تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق ركيزة ومرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحا.
- توفر النظام المحاسبي الجديد على الإجابات الملائمة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، لوقايتها من المشاكل في اختلاف النظم المحاسبية.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المؤرخة بتاريخ 28-5-2008، ص 11-15.

² كوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 295-296.

2-1 أهداف الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يتضح لنا من خلال الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى تبني خيار الإصلاح المحاسبي، أنها كانت تهدف من وراء ذلك:

- تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحو الاقتصاد المعاصر.
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الاحتكاك الاقتصادي المتواصل معها.
- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام.
- تسهيل التعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية.

3-1 أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر وفق المعايير المحاسبية الدولية

إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، بحيث يعبر هذا التوافق المحاسبي الدولي عن "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم و هذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال"¹

وتكمن أهمية هذه الإصلاحات المحاسبية المتعلقة بالتوافق والمعايير المحاسبية الدولية من خلال مساعدتها في ظل تعدد الارتباطات بين الأسواق المالية والأنشطة التجارية والمالية للمؤسسات، على ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية للمؤسسات، للإجابة على احتياجات المستثمرين من المعلومات، خاصة في ظل التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية التي أصبحت تشكل عائقا أمام الاستثمار الدولي ومصدر اضطراب لحركة الأسواق المالية العالمية، كما يساعد التوافق المحاسبي الدولي على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية يضمنها صفة القبول.²

2- المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر

لقد صاحبت الهيئات والمنظمات المهنية في الجزائر خاصة منها المتعلقة مباشرة بمهنة المحاسبة (بلس المحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، ألمصف الوطني لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين)، تلك الإصلاحات المحاسبية التي قام بها المشرع الجزائري والمتعلقة بتبني الأنظمة المحاسبية، لما لهذه الهيئات والمنظمات المهنية من دور في الإشراف والمراقبة والمتابعة لهذه الإصلاحات والعمل على تطبيقها بما يتماشى وإطارها العام.

¹ نساء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 170.

² مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 117.

1-2 مجلس المحاسبة

مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكله المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية و تعدد أنماط التسيير وغياب أطر تحكم توليد المعلومات وضعف التحكم في النظام المحاسبي، قام المشرع الجزائري بسن آليات رقابية تحد من أنواع الاختلال التي تفرزها أساليب التسيير المتبناة، من خلال القانون رقم 05/80 المؤرخ في 10/30/1980 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة، وفي مادته رقم 05 نص على أن « مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبة، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها ».

2-2 المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

تعتبر المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من بين المنظمات والهيئات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر، حيث صاحبت هذه المنظمة التطورات التي مست المحاسبة كمهنة وكنظام.

1-2-2 نشأة المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

نشأة هذه المنظمة بموجب المادة رقم 5 من قانون 91-08 الصادر في 27-4-1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ونصت هذه المادة على أنه « تنشأ منظمة وطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون »¹.

2-2-2 مهام المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

تلخص المادة رقم 9 من القانون 91-08 المهام التي تضطلع به المنظمة فيما يلي:

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها.
- الدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم.
- تحديد النظام الداخلي للمنظمة الذي يتعلق بشروط المهنة وخصوصياتها.
- مساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعين.
- تمثيل مصالح المهنة تجاه السلطات والغير من المنظمات الأجنبية.
- إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 20، المؤرخة بتاريخ 1-5-1991، ص 651.

- تقدير في حدود التشريع المعمول به الصلاحية المهنية للانجازات والشهادات التي يقدمها المرشحون للتسجيل في هذه المهن.
- التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها.

3-2 مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة

تم التأسيس مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20/92 المؤرخ في 13/01/1992، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 01/12/1997. والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصاته وفوائد عمله.¹

وتتمثل اختصاصات المجلس في:

- حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضاء النقابة.
- تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية و تجاه الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.
- إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- الوقاية من كل النزاعات المهنية بين أعضاء النقابة وتسويتها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية التي تقرها الجمعية العامة.
- السهر على احترام جميع أعضاء النقابة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها والنظام الداخلي.
- تحديد المطالب العادية للتدقيق والرقابة.
- إبداء الرأي في المسائل التي تعرضها عليها السلطات المختصة في ميدان التقييس المحاسبي والمالي المرتبط بحياة المؤسسة.
- المساعدة والنهوض بالتقويم المستمر للمستوى النظري والتقني لدى أعضاء النقابة ودعوة السلطات المختصة للحضور للتدريبات والملتقيات المهنية، تنظيمها، الإشراف عليها ومراقبتها بالتنسيق مع السلطات المختصة.
- المشاركة في مهام التعليم والتكوين والبحث.
- القيام بتعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالميدان الذي تغطيه المهنة وتوزيعها ونشرها.

¹ جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 03 لسنة 1992، صفحة 82-83

2-4 المجلس الوطني للمحاسبة

نشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-9-1996 والذي يحدد الطبيعة الاستشارية له، كما حدد اختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيره.

2-4-1 صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة

تمثل صلاحياته طبقا للمادة الثالثة من نفس المرسوم فيما يلي:1

- يجمع ويستغل كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها.
- ينجز أو يكلف من ينجز كل الدراسات والتحليل في مجال التنمية واستخدام الأدوات والطرق المحاسبية.
- يقترح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية واستغلالها العقلاني.
- يفصح ويبيدي رأيه وتوصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة.
- يشارك في تطوير أنظمة التكوين وبرامجه وتحسين المستوى في مجال المهن المحاسبية.
- يتابع تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي.
- ينظم كل التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه.
- ينشر تقاريره ودراساته وتحليله وتوجيهاته.

2-4-2 أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة

ما يتعلق بأعضاء المجلس فلقد تم تحديدهم في المادة 06 من نفس المرسوم السالف الذكر والذي يتضمن تشكيلة ورئاسة المجلس، حيث يرأس المجلس وزير المالية أو ممثله.

أما تشكيلته فهي:

- الرئيس المزاوول لمهمته في المجلس الوطني لنقابة الخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- ممثل الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 03 لسنة 1992، صفحة 18.

- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني.
 - ممثل الوزير المكلف بالتجارة.
 - ممثل الوزير المكلف بالإحصائيات.
 - ممثل الوزير المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي.
 - ممثل عن المفتشية العامة للمالية.
 - ممثل عن الغرفة الوطنية للزراعة.
 - ممثل عن الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة.
 - ممثل عن بنك الجزائر.
 - ممثل عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
 - ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية.
 - ممثل عن جمعية شركات التأمين.
 - ممثلين عن الشركات القابضة العمومية.
 - ستة (06) ممثلين للمهنة يعينهم مجلس النقابة الوطنية من بين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
 - أستاذين (02) لهما رتبة أستاذ مساعد على الأقل في مجال المحاسبة والمالية يعينهما الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- وباعتباره الجهة الرسمية الوحيدة المكلف باختيار طرق التقييس المحاسبي في الجزائر، فإنه ساهم في الإصلاح المحاسبي من خلال تبني الخيار القائم على إصلاح المخطط المحاسبة الوطني من خلال تبني المعايير الدولية IAS/IFRS¹.
- من خلال ما سبق فإننا نلاحظ أن المنظمات المهنية السابقة والمتمثلة في (المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، المجلس الوطني للمحاسبة) كانت تعمل في الأساس وفق إطار المخطط المحاسبة الوطني (PCN)، وعلية من الضروري الآن أن تتكيف مع إطارها الجديد في ظل الإصلاحات المحاسبية المتعلقة بتبني الجزائر المعايير المحاسبة الدولية، والعمل على الاندماج مع هذه الإصلاحات.

¹ Tlamsi Chabane, **La réforme comptable en Algérie et les conditions de sa réussite**, a (www.algerie-dz.com) , p 2.

3- تأثير الإصلاحات المحاسبية على هيكل المنظمات المهنية

لم يقتصر تأثير الإصلاح المحاسبي في الجزائر على تبني النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الجزائرية والعمل وفق إطاره العام، وإنما تعداه إلى التأثير على المنظمات المهنية التي رافقت هذه الإصلاحات، بحيث أفرزت هذه الأخيرة تغييرات في هيكل المنظمات المهنية والتي من بينها المجلس الوطني للمحاسبة والمنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

3-1 طبيعة التغييرات بهيكل المنظمات المهنية في إطار الإصلاح المحاسبي

في إطار الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا، والتي أدت الى عدة تغييرات مست إعادة هيكلة المنظمات المهنية، وذلك من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية، أهمها المتعلقة بإعادة تنظيم المنظمات المهنية، من خلال نقل الصلاحيات من ألمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، وكذلك تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، ولعل أهم هذه المراسيم مايلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 10-02 المؤرخ في 26-8-2010 والمتعلق بمجلس المحاسبة، حيث يهدف هذا الأمر إلى تنميم الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17-7-1995 المتعلق بالأمر بنفسه، وجاء فيه من مادته الثانية أنه يبقى كما هو عليه بدون حتى تغير للمرافق العمومية.1
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 10-08 المؤرخ في 27-10-2010 المتضمن الموافقة على المرسوم التنفيذي السابق المتعلق بمجلس المحاسبة.2
- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 27-1-2011 والتي تصب في إطار التغير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات، وأهمها باختصار القوانين الآتية:3
- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لمحاسبة وتنظيمه وتحديد قواعد تسييره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-25 يحدد تشكيلة المجلس الوطني لمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد تسييره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-26 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد تسييره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-27 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد تسييره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-28 حدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني لخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 50، المؤرخة بتاريخ 1-9-2010، ص 4.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 66، المؤرخة بتاريخ 3-11-2010، ص 4.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 7، المؤرخة بتاريخ 2-2-2011، ص 4-23.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-29 يحدد ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية السابقة وصلاحياتهم.

2-3 التغييرات الهيكلية للمنظمات المهنية

أدت الإصلاحات المحاسبية التي عكفت الجزائر عليها خاصة منها التي حدثت في العشرية الأخيرة، والمتمثلة في الأساس في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يتوافق ومتطلبات المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، إلى إحداث تغييرات جذرية على طبيعة المنظمات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، حيث ظهرت هيكلية جديدة لها، وفيما يلي أهم هذه التغييرات:

1-2-3 الهيكلية الجديدة للمجلس الوطني للمحاسبة

بموجب المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27-1-2011، الذي تم بموجبه تحديث القانون السابق، والذي يوضح إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة، حيث تم بناءً على هذا القانون الجديد تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، حيث تحدد المادة الثانية من هذا المرسوم سلطة الوزير المكلف بالمالية على المجلس، كما تحدد الأعضاء الذين يشكلونه، إضافة إلى تحديد المهام المنوط بها هذا المجلس.¹

2-2-3 ألمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

تضمنت التعديلات الجديدة في مهنة المحاسبة في إطار الإصلاح المحاسبي ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني لمحاسبة، وتحت رعاية وزارة المالية، وتُعنى هذه المجالس بتنظيم المهنة المتعلقة بها من أجل التحكم فيها بشكل يتناسب مع التغييرات في مهنة المحاسبة والمراجعة التي تبنتها الجزائر.

1-2-2-3 المجلس الوطني لمصف الوطني للخبراء المحاسبين

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27-1-2011 تحدد تشكيلة المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد تسييره، حيث يتم انتخاب تسعة أعضاء من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول ألمصف الوطني للخبراء المحاسبين، ثلاثة منهم يمثلون هذا المجلس في المجلس الوطني للمحاسبة.²

وتتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة لمصف الوطني لخبراء المحاسبة وتسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصف.
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 7، المؤرخة بتاريخ 2-2-2011، ص 4-7.

² المرجع نفسه، ص 8-15.

- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- تمثيل المصنف لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
- إعداد النظام الداخلي لمصنف.

3-2-2-3 المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

كل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب المادة الأولى في المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27-1-2011، وله نفس قواعد انتخاب الأعضاء والتمثيل لدى المجلس الوطني للمحاسبة.

وتتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصنف.
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- تمثيل الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

3-2-2-3 المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

يتشكل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27-1-2011 حيث يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد تسييره، كما يحدد المهام المضطلع بها.

وتتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصنف.
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.

- تمثيل المنظمة لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.

- إعداد النظام الداخلي للمنظمة.

كما يجب الإشارة إلى أنه صدر المرسوم التنفيذي رقم 11-28 لمتضمن تشكيل اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية لمصرف الوطني لخبراء المحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.¹ وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات المحاسبية الأخيرة قد أخذت من المنظمات المهنية السابقة كل الصلاحيات، وجعلتها تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية، الأمر الذي يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة، والذي يمكن القول أنه يتناقض وما تنادي به المعايير الدولية.

إن إتباع الجزائر خيار الإصلاح المحاسبي من خلال تبنيتها المعايير المحاسبية الدولية، أثر بشكل كبير على المنظمات المهنية المرتبطة بصفة مباشرة بمهنة المحاسبة، الأمر الذي أدى إلى ظهور منظمات جديدة تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية والتي سبق وأشرنا إليها، وعليه بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى الهيكلة الجديدة للمنظمات المهنية في إطار الإصلاح المحاسبي من خلال الوصاية الممارسة عليها من طرف وزارة المالية، إلا أنه يعول بشكل كبير عليها في الإشراف والمتابعة والرقابة على تنفيذ وتجسيد هذا الإصلاح المحاسبي، الأمر الذي يعطي لها ثقل وأهمية في ظل تبني الجزائر خيار الإصلاح.

4- دور ومهام المنظمات المهنية في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر

في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر في السنوات القليلة الماضية، من خلال تبنيتها المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، فإنه من الضروري بما كان أن تتكيف هذه المنظمات المهنية وفق هذا الإصلاح المحاسبي، من خلال تحديث مهامها والأدوار التي تقوم بها بما يتماشى ومتطلبات الإصلاح المحاسبي، وباعتبار الإصلاحات المحاسبية الجديدة والتي مست المنظمات المهنية أيضا جعلت هناك إضافات جديدة لهته الأخيرة، والتي من بينها المجلس الوطني للمحاسبة، هذا الأخير الذي الذي ساهم في إنتاج النظام المحاسبي المالي بالعمل مع الهيئات والمنظمات الأجنبية في تبني هذه المعايير الدولية.²

ونفس الإطار، أي وفق الإصلاحات الجديدة للنظام المحاسبي في الجزائر، تندرج مجموعة من المهام المنوط بها هذا المجلس الوطني للمحاسبة، ويمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية: 3

- إنجاز كل الدراسات والتحليل التي تهدف إلى التقييس المحاسبي.

- مسك الملفات المتعلقة بالاعتماد والتسجيل والشطب من جدول أمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

- تحديد معايير وسبل الالتحاق بالمهنة السابقة الذكر.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 7، المؤرخة بتاريخ 2-2-2011، ص 16.

² Amel BENYEKHELF, **le système comptable algérien étude coopérative avec les pays de l'Europe de l'est et les organismes de normalisation comptable internationale**, Revue de chercheur, N° 08 , 2010 ? p 25.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 7، المؤرخة بتاريخ 2-2-2011، ص 4-23.

- الاعتماد، التقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة مهن المحاسبة.
- تقييم صلاحيات إجازات وشهادات كل المرشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد.
- تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها.
- جمع واستغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها.
- متابعة ومراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق.
- المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة.
- تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
- التعاون مع هيكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة.

ساهم المجلس الوطني للمحاسبة الذي يتكون في الأساس من أعضاء من مختلف المنظمات المهنية الجديدة (مجلس المصنف الوطني للخبراء المحاسبين و مجلس الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و مجلس المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين) في إطار الإصلاح المحاسبي، المتمثل في تبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، في وضع تعليمات تم الإعلان عنها رسمياً في 29 أكتوبر 2009، تجيب على الأسئلة المتعلقة بالإصلاح المحاسبي، وتقدم نداء لجميع المؤسسات الاقتصادية بالتعامل من خلال النظام المحاسبي المالي بداية من 2010.¹

من خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ الأهمية البالغة لتأثير الإصلاح المحاسبي في الجزائر، في تغيير مهام المنظمات المهنية بما يتوافق ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية التي شرع مؤخرًا في تبنيها، الأمر الذي يجعل هذه المنظمات مستقبلاً قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في مصاحبة ومتابعة الإصلاحات المحاسبية الأخيرة.

خلاصة:

إن من بين أهم متطلبات الاندماج وفق اقتصاد السوق توحيد الأنظمة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي دفع الجزائر في إطار توجيهها الاقتصادي الحر إلى القيام بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، من خلال النظام المحاسبي المالي الذي شرع في العمل به في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هذه الإصلاحات الأخيرة والتي جاءت للإجابة عن رغبة المتعاملين الاقتصاديين الأجانب والجزائريين في التفاعل فيما بينهم، أدت بصورة مباشرة في التأثير على المنظمات المهنية خاصة تلك المتعلقة بمهنة المحاسبة، وذلك من خلال هيكلتها من جديد بما يتوافق وهذه الإصلاحات، بالرغم من الانتقادات الموجهة لها فيما يخص هيمنة وزارة المالية عليها وعدم إشراك هذه المنظمات في صياغة هذه الإصلاحات، الأمر الذي أدى إلى هيكلتها هذه المنظمات وفق نظرة السلطة الوصية.

¹ KPMG, Actualités, **nouveau système comptable financier**, N° 10 novembre 2009, p3.

إن الإصلاحات المحاسبية في الجزائر كيفت هذه المنظمات الجديدة مع مهامها وفق إطار هذا الإصلاح المحاسبي، من خلال المتابعة والإشراف على هذه الإصلاحات الأخيرة، والعمل على ترقية مهنة المحاسبة خصوصا بما يكفل الإجابة على احتياجات وتطلعات المؤسسات الأجنبية والوطنية، وعليه توصي هذه الورقة إلى العمل المشترك بين الوزارة الوصية والمنظمات المهنية في تجسيد هذه الإصلاحات بما يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية، من خلال تعزيز استقلالية هذه المنظمات المهنية وإشراكها في تجسيد الإصلاح المحاسبي.

المراجع:

I. المراجع باللغة العربية

- 1) ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية. 2002.
- 2) عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
- 3) مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 43، المؤرخة في 1980/03/01.
- 5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 20، المؤرخة بتاريخ 1-5-1991.
- 6) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 03 لسنة 1992.
- 7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 56، المؤرخة في 25-9-1996.
- 8) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المؤرخة بتاريخ 28-5-2008.
- 9) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 50، المؤرخة بتاريخ 1-9-2010.
- 10) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 66، المؤرخة بتاريخ 3-11-2010.
- 11) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 7، المؤرخة بتاريخ 2-2-2011.

II. المراجع باللغة الأجنبية

- 12) Amel BENYEKHEF, le système comptable algérien étude coopérative avec les pays de l'Europe de l'est et les organismes de normalisation comptable internationale, Revue de chercheur, N° 08, 2010, p 25.
- 13) Tlamsi CHABANE, La réforme comptable en Algérie et les conditions de sa réussite, a (www.algerie-dz.com).
- 14) KPMG, Actualités, nouveau système comptable financier, N° 10 novembre 2009.